لشرائها من البنوك والشركات الدائنة وسدادها من قيمة غلاء المعيشة للمواطن

الصالح والعنزي يقدمان اقتراحاً بقانون بشأن القروض الاستهلاكية

هشام الصالح

خالد العنزي

أعلن النائب هشام الصالح عن تقديمه والنائب خالد عايد العنزي باقتراح بقانون بشأن شراء الدولة القروض الاستهلاكية المستحقة على المواطنين من البنوك والشركات الدائنة، وسدادها من قيمة غلاء المعيشة للمواطن.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«مادة 1»: في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

المدين المستفيد من أحكام القانون: كل مواطن من الأشخاص الطبيعيين لديه قرض استهلاكي لأي جهة من الجهات الدائنة.

الجهات الدائنة: البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

لجان فحص المديونيات: هي اللجان التي يتم تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون لفحص طلبات المواطنين المدينين وتقرير انطباق شروطه عليهم.

«مادة 2»: تقوم الدولة، من خلال وزارة المالية، بسداد الرصيد القائم للقروض المستحقة على المدينين المستفيدين من أحكام هذا القانون الثابتة بدفاتر وسجلات الجهات الدائنة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020، وذلك بعد موافقة لجان فحص المديونيات المنصوص عليها في المادة «4».

«مادة 3»: يسدد المدين المستفيد من أحكام هذا القانون للدولة ما أدته عنه خصما من علاوة غلاء المعيشة المقررة له وبحد أقصى مائة وعشرون دينارا كويتيا شهريا.

«مادة 4»: تنشأ لجان لفحص المديونيات، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل تلك اللجان.

وتتكون اللجان من أعضاء كويتيين ويكون عدد أعضاء كل لجنة ثلاثة أشخاص برئاسة قاض كويتي ينتدب من قبل المجلس الأعلى للقضاء على أن ينتدب قاض احتياطي ليحل محل الرئيس في حالة غيابه، وعضوية اثنين من ذوي الخبرة يرشحهما وزير المالية من غير العاملين في الجهات الدائنة.

وتجتمع كل لجنة مرتين على أقل تقدير في الأسبوع – لحين انتهاء عملها – للنظر في توافر شروط تطبيق هذا القانون في كل حالة، وإصدار القرار في شأن طلب المدين. ويحدد قرار مجلس الوزراء المكافآت المالية لأعضاء اللجان، وتتحملها الخزانة العامة للدولة بالإضافة إلى المصاريف التشغيلية الخاصة بأعمال تلك اللجان.

«مادة 5»: تتولى اللجان الاختصاصات التالية:

1 – تلقي طلبات المواطنين المدينين ودراستها وفقا للمعايير والضوابط المقررة بشأن الاستفادة من أحكام هذا القانون بالنسبة لكل حالة، وإصدار القرارات بشأن شراء الدولة لمديونياتهم.

2 – إعداد قوائم بأسماء المواطنين المدينين تتضمن كافة البيانات المتعلقة بكل منهم وقيمة المديونية التي سيتم سدادها إلى الجهات الدائنة وفقا لأحكام هذا القانون.

3 – مخاطبة وزير المالية لتحويل المبالغ المطلوبة للجهات الدائنة وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

4 – مخاطبة وزير المالية، بشأن ما قد تواجهه من عوائق في مجال تطبيق هذا القانون ولائحته التنفيذية.

5 – يجوز للجان أن تشكل مجموعات عمل تعهد إليها بدراسة وإبداء الرأي في موضوعات معينة تتصل بإنجاز اللجان للطلبات المعروضة عليها، ولا يجوز أن يكون أعضاء مجموعات العمل من العاملين في الجهات الدائنة.

6 – أي اختصاصات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية.

«مادة 6»: يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به، تتضمن القواعد والإجراءات التي يتم بها وفقا لأحكامه سداد الدولة مديونيات المواطنين إلى الجهات الدائنة، وقواعد ونسب الخصم من علاوة غلاء المعيشة، وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها تنفيذ أحكام هذا القانون.

«مادة 7»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

أنه مما لا شك فيه أن حالة الركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد في الفترة الأخيرة أدت إلى تعطل الانتاج في معظم المجالات وأحد العوامل التي أدت إلى ذلك الركود هي القروض الاستهلاكية والشخصية المثقل بها كاهل المواطنين.

فكان من واجبنا تجاه الوطن والمواطنين صياغة قانون يمنح المواطن فرصة في المساعدة في الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتشجيعا لهم وذلك من خلال تحرير من كافة الأعباء المالية المثقل بها كاهلهم وذلك كله بما يحفظ حق الدولة ولا يهدر المال العام.

فجاء هذا الاقتراح بقانون بأن يكون للدولة أن تشتري القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين مقابل إيداع قيمتها كوديعة لدى البنك أو الشركة المانحة للقرض كل حسب قيمة القروض المشتراة منه وتحصل البنوك والشركات قروضها وفوائدها من أرباح الودائع على أن ترجع تلك البنوك والشركات الوديعة الموجودة تحت يدها للدولة بعد إتمام السداد وبذلك تحفظ للدولة رؤوس الأموال وتسترد البنوك والشركات أموالها ويستفيد المواطن ويتم تنشيط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

الخليفة لخفض سن المرأة المستحقة للمساعدة العامة

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة تقديمه اقتراحًا برغبة خفض سنة المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة.

وقال الخليفة في نص اقتراحه تنص المادة 11 من الدستور على أن: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والمعونة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية».

ولقد صدر المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، وقد نصت المادة الأولى منه على أن «يستحق المساعدة العامة للفئات كل كويتي ليس له دخل أو له دخل يقل عن قيمة المساعدة المقررة بموجب هذا المرسوم ومن هذه الفئات المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 55 سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها». لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«خفض سنة المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة بموجب المرسوم المشار إليه 55 سنة ميلادية إلى 45 سنة ميلادية».

قال إن غيابها عن المجلس لا يعني التخلي عنها

الحمد: سنقوم بكل ما يمكن لتستعيد المرأة الكويتية حقوقها الدستورية كاملة

أحمد الحمد

قال عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إن عدم وصول المرأة إلى مجلس الأمة في الانتخابات الأخيرة لا يعني التراجع عن المطالبة بحقوقها الدستورية الواضحة، مشيراً إلى أنه سيقوم بعمل كل ما يمكن عمله لتستعيد المرأة الكويتية حقوقها كاملة كما نص الدستور الكويتي.

وأضاف الحمد بأن المرأة الكويتية عانت من الكثير من الظلم والتهميش على المستويات السياسية والاجتماعية وحتى في حقوق المواطنة التي تخولها أن تكون مثل الرجل في كل الحقوق والواجبات مثل حق السكن ومنح الجنسية لأبنائها، مبيناً بأنه سيتقدم باقتراح بقانون يضع كل من الحكومة والمجلس معاً أمام المسؤوليات الواجبة عليهما، ومشيراً إلى أن التصويت على مشروع القانون الخاص بالمرأة سيكشف للمجتمع الكويتي بشكل واضح وصريح من يقف مع المرأة حقاً ومن يقف معها قولا وإنشاء حتى تنتهي المصالح الانتخابية او غيرها!

وشدد الحمد على التزامه بكل التعهدات التي قطعها على نفسه بخصوص حقوق المرأة أثناء حملته الانتخابية والاستمرار في الضغط بكل الطرق القانونية والدستورية لتحقيق مطالب المرأة المشروعة لتكون على قدم المساواة مع أخيها الرجل وتتمكن من بناء مستقبل الكويت الذي يحتاج الجميع رجالاً ونساءً وشباباً وشبابات.

وختم الحمد مؤكداً على أن الثقة التي نالها من الناخبين والناخبات ستكون في محلها بإذن الله وأن كل العهود والوعود التي قدمها للناخبين سيتم العمل عليها بشكل مباشر وحثيث حتى تتحقق ويتحقق الهدف الرئيسي من وصوله إلى مجلس الأمة لخدمة المواطنين والمطالبة بحقوقهم والعمل على ذلك بكل الاشكال والطرق الممكنة.

الطريجي: بقاء مناصب مهمة دون حسم ليس في صالح استقرار التعليم

دعا النائب الدكتور عبدالله الطريجي وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور علي المضف إلى سرعة حسم التعيينات المطلوبة في المناصب القيادية والاشرافية في القطاعات التابعة له، سواء المناصب الشاغرة أو تلك التي يتم شغلها بالإنابة أو التكليف.

وأضاف في تصريح صحفي أن بقاء مناصب مهمة دون حسم ليس في صالح استقرار التعليم بنوعيه العام والعالي، ومنها مناصب مدير عام جامعة الكويت، ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ووكيل وزارة التربية والوكلاء المساعدين.

وقال أن أمام الوزير المضف الكثير من المسؤوليات والمهام التي تتطلب حسما سريعا، وتشكيل فريق وزاري مستقر قادر على رسم خطط واضحة لتطوير المنظومة التعليمية وانتشالها من عثراتها.

وشدد الطريجي على ضرورة اختيار الأكفاء للمناصب الشاغرة، وعدم إخضاع مناصب التربية والتعليم العالي للمحاصصة والترضيات التي لن تخدم العملية التعليمية.

وأضاف أن «هذا الاختيار سيكون تحت نظرنا ورقابتنا ونتطلع إلى حسن اختيار من يساهم في تطوير أنظمة التعليم التقليدي والتعليم عن بعد، ويكون قادراً على تنفيذ الخطط الحكومية ذات الصلة».

«الدستورية»: قفل باب قبول الطعون على انتخابات «أمة 2020» على 20 طعناً

أقفلت المحكمة الدستورية باب قبول طلبات الطعون على انتخابات مجلس الأمة 2020 على 20 طعنا انتخابيا موزعا على مختلف الدوائر.. منها من يطالب بفوزه ومنها من يطالب بحل مجلس الأمة وإعادة الانتخابات.

أكد أن ما حصل يعتبر إساءة بالغة لمفهوم المواطنة الحقيقية ولمعاني الديمقراطية

تجمع دواوين الكويت: تداعيات أحداث الجلسة الأولى مشينة ومرفوضة

اعتبر تجمع دواوين الكويت أن ما حدث في افتتاح دور الانعقاد السادس عشر سواء قبل أو أثناء أو بعد انتخاب رئيس مجلس الأمة من ردود فعل اعتبرها مشينة ، مبيناً أنها تعد إساءة بالغة لمفهوم المواطنة الحقيقية ولمعاني الديمقراطية والحرية التي كفلها لنا الدستور والتي تحرص قيادتنا السياسية على تأكيدها في كل خطاب.

وجاء في نص البيان «لقد ساءنا ما شهدته قاعة عبدالله السالم يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ديسمبر 2020 في إفتتاح دور الإنعقاد السادس عشر سواء قبل أو أثناء أو بعد إنتخاب رئيس مجلس الأمة من فعل وردة فعل لسلوكيات مشينة وما شكلته تلك السلوكيات من إساءة بالغة لمفهوم المواطنة الحقيقية ولمعاني الديمقراطية والحرية التي كفلها لنا الدستور والتي تحرص قيادتنا السياسية على تأكيدها في كل خطاب

وما حصل يعتبر إنتهاكا لجلال قاعة عبدالله السالم وما تمثلها من رمز للديمقراطية الكويتية التي نفتخر بها وخرقا لفضائل قيمنا الكويتية الأصيلة وهي سلوكيات شاذة ومشينة وتشكل إهانة لكل أهل الكويت وتنشر الفوضى ويعتبر سلوكا خاطئا وفهما مغلوطا لمعنى الحرية والديمقراطية

وعليه،، فإن «تجمع دواوين الكويت» يرفض رفضا قاطعا كل ما حصل من تجاوزات بالقول أو الفعل أو السلوك قبل وأثناء وبعد التصويت على منصب رئيس مجلس الأمة.

ولن نقبل بفوضى وثقافة الشارع وشغب الغوغاء أن يتحول إلى قاعة عبدالله السالم

ولن نقبل أن تتحول إرادة الأمة إلى أصوات جوفاء وبطولات زائفة.

فطريق الإصلاح بين وطريق الفوضى بين،، فلا بارك الله فيمن يدعوا إلى الفوضى بحجة الإصلاح.

والحرية إذا أسيء إستخدامها أصبحت معول هدم للقيم والأخلاق

ونؤكد أن الكويت وديمقراطيتها وقاعة عبدالله السالم ستظل أكبر وأجل من تختزل بفعل هذا أو ذاك ، سائلين المولى عز وجل أن يؤتي الجميع الحكمة ويهديهم سواء السبيل ويحفظ الكويت واحة أمن وأمان وأن يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن» .

150مترا مربعا لإقامة فرع للخضار والفواكه في مركز ضاحية النزهة

لجنة العاصمة بـ «البلدي»: تخصيص مواقف لبرج التحرير

وافقت لجنة العاصمة في المجلس البلدي على الاقتراح المقدّم، بشأن طلب نسخة من قرار التخصيص الخاص بموقع مواقف برج التحرير ونسخة من تراخيص البناء.

كما أقرت اللجنة طلب وزارة الشؤون، بتخصيص موقع بمساحة 150 مترا مربعا لإقامة فرع للخضار والفواكه في مركز ضاحية منطقة النزهة.

وقال رئيس اللجنة، عبدالعزيز المعجل، في تصريح صحافي، إن اللجنة وافقت على طلب «الشؤون» بتخصيص مبنى فرع التموين والجملة ضمن مركز منطقة قطعة رقم 2 الخالدية، فيما تمت إحالة كتاب أحد المستشفيات الخاصة بخصوص اقتراح عمل دراسة تنظيمية ومرورية قبل إصدار تراخيص إنشائية للمباني ذات الكثافة السكانية في منطقة بنيد القار.

وأكد المعجل أن اللجنة طلبت إعادة تشكيل فريق العمل الخاص بكتاب الجمعية الكويتية للتراث، بشأن العمل بين البلدية و«البلدي» والجمعية للبدء بتنفيذ هذه المشروعات، عن طريق تحديد المعالم الرئيسة لمدينة الكويت القديمة، فيما طالبت إحالة للجهاز التنفيذي برفع تقرير مفصل عن كتاب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بشأن منطقة أسواق المباركية في المنطقة التجارية الرابعة والمنطقة التجارية السادسة والمنطقة التجارية السابعة.

تتمات

ثرى الكويت

له بإذن الله تعالى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الأسبق الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه.

وأعرب العلي عن خالص تعازيه وصادق مواساته لمقام صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل ، وذوي المغفور له بإذن الله تعالى وعموم أسرة آل الصباح الكرام.

وأشاد بالاسهامات والجهود الوطنية البارزة التي قام بها الفقيد رحمه الله خلال مسيرة عمله الحافلة بالبذل والعطاء في خدمة الكويت ، وذلك على مدار سنوات عمله العديدة وعبر جميع المناصب التي تقلدها.

من جانبه نعى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب عبد الرحمن المطيري ببالغ الحزن والأسى ، فقيد الكويت الكبير الشيخ ناصر الصباح ، مستذكرا مناقب الفقيد واسهاماته العديدة في خدمة وطنه ، ومؤكدا انه كان احد رجال الكويت الاوفياء اذ أفنى حياته في خدمة وطنه عبر كل المناصب التي تقلدها.

وقال «لقد كان للفقيد الراحل اسهامات بارزة في المجال الثقافي اذ أسس منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي «دار الاثار الاسلامية» التي احتوت إرثا حضاريا انسانيا ثقافيا ليكون مرجعا تستقي منه الاجيال القادمة ما يربطها بالماضي واضعا بذلك الكويت في مصاف الدول التي تعنى بالتاريخ الحضاري الانساني».

من جهته أكد المستشار بالديوان الأميري الشيخ محمد الخالد ، أن فقيد الكويت الشيخ ناصر الصباح كرس حياته في خدمة وطنه ورفعته.

وقال الخالد إن رحيل الشيخ ناصر صباح الاحمد يعد خسارة بالغة ، اذ فقدنا برحيله احد رجالات الكويت الاوفياء الذين كانت لهم بصمة واضحة وأثر حسن في جميع المناصب والمسؤوليات التي تولاها.

وأضاف ان الفقيد الراحل سجل اسمه بحروف من نور في مجالات عدة لاسيما في المجال الثقافي ، عبر انشاء «دار الاثار الاسلامية» التي حظيت بصيت محلي وإقليمي واسع أسهم في تعزيز مكانة الكويت الثقافية والحضارية.

من جهته أكد الشيخ أحمد الفهد أن الفقيد الكبير سيظل حاضرا في أذهان وقلوب الكويتيين ، الذين عرفوه عاشقا للكويت ، ومحاربا للفساد ، وساعيا بكل جهده لتحقيق الإصلاح في جميع المجالات .

وقف حركة

الصحية ، والبعد عن التجمعات لضمان محاصرة الوباء ، والحد من انتشاره حفاظاً على صحة المجتمع.

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء قد استهل الاجتماع ، مرحبا بإسمه وباسم أخته وإخوانه الوزراء بالشيخ حمد جابر العلي الصباح ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ، معرباً عن شكره وتقديره لقبوله تحمل مسئولية المشاركة في هذه الحكومة ، متمنياً له التوفيق والنجاح في أداء مهمته وخدمة وطنه بمعاونة إخوانه الوزراء .

وقد رد الشيخ حمد العلي ، بكلمة شكر فيها سموه للثقة الغالية التي تشرف بنيلها من صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ، متعهداً ببذل قصاري جهوده والتعاون مع زملائه الوزراء ، من أجل تحقيق كل ما فيه خير وتقدم وازدهار وطننا الغالي .

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء مضامين النطق السامي لصاحب السمو الأمير ، في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة يوم الثلاثاء الماضي ، وما اشتملت عليه من توجيهات سامية ، حث فيها أعضاء مجلس الأمة على أن تكون ممارستهم ومداولاتهم داخل القاعة مدرسة للأجيال القادمة وقدوة صالحة ، تجسد الايمان بالنهج الديمقراطي وصورة حضارية للمجتمع الكويتي الأصيل ، كما أكد سموه على أن نجاح برنامج الإصلاح الشامل يتطلب وعيا مسؤولا وتعاونا فعالا بين مجلس الأمة والحكومة ، والحزم في تطبيق القانون ، وتغليب الحوار الإيجابي المسئول وكل ما من شأنه الحفاظ على أمن واستقرار هذا البلد الأمين .

كما تدارس مجلس الوزراء كذلك مضامين الخطاب الاميري ، الذي القاه سمو رئيس مجلس الوزراء ، والذي أكد فيه على إيمان الحكومة بأن التعاون مع المؤسسات الدستورية هو حجر الزاوية في تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة واستقرارها ، وكذلك تطلع الحكومة بأياد ممدودة ورغبة صادقة إلى أن يكون هذا الفصل التشريعي بداية نهج جديد ، وسعيها خلال الفترة القادمة على وضع تصور طموح لتحقيق الإصلاح الشامل في جميع مناحي الحياة ، ومحاربة الفساد ودفع عملية التنمية ، وتطوير الجهاز الإداري للدولة ، والانتقال إلى الحكومة الرقمية ، سيضمه برنامج عملها الذي سوف تقدمه إلى مجلس الأمة .

من جانب آخر، أبن مجلس الوزراء المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الأسبق ، الذي وافاه الاجل المحتوم أمس الأول الاحد ، وقال إن المجلس إذ ينعي بالحزن والاسى الفقيد الغالي ، فإنه يستذكر بكل تقدير جهود الفقيد المخلصة في تحمل مسئوليه عمله بكفاءة وإخلاص ، في خدمة وطنه وجهوده الجادة من أجل حماية المال العام ومكافحة الفساد ومبادراته الإيجابية للنهوض بالمشاريع التنموية الكبرى ، دعماً لتوجهات الإصلاح الاقتصادي وتنفيذاً لرؤية الكويت 2035، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته .

كما أبن مجلس الوزراء عبد العزيز الشايع وزير الكهرباء والماء الأسبق ، مستذكرا بكل فخر واعتزاز جهوده في خدمة الوطن وبصماته واسهاماته الوطنية في مختلف الميادين ، متوجها إلى المولى عز وجل بالدعاء أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

كما عرض وزير العدل د. نواف سعود الياسين على مجلس الوزراء التقرير الدوري الثاني «أكتوبر 2020» ، للجنة متابعة قضايا المال العام المتضمن البيانات الخاصة بقضايا الأموال العامة ، وردود الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية عن هذه القضايا ، وما آلت اليه أمام جهات الاختصاص ، وقرر مجلس الوزراء تكليف وزير العدل بإحالة التقرير إلى مجلس الأمة .

في سياق متصل قال وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح ، في مؤتمر صحافي أمس ، بمشاركة الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم ، إن الوزارة التزمت الشفافية في التعامل مع أزمة وباء كورونا المستجد ، حيث كانت من أهم ملامح تعامل السلطات الصحية مع الوباء ، وهو ما نتج عنه رفع الوعي وأدى إلى تماسك المنظومة الصحية والحد من انتشار الفيروس بصورة كبيرة .

أضاف أنه مطلوب وقفة جادة من الجميع مع ظهور شكل جديد من الفيروس ، والعمل في كثير من دول العالم على اتخاذ تدابير صحية حازمة ، وأوضح أن هناك تفهما لكون قرار وقف الطيران سبب ضيقا للجميع ، و»نتعشم أن يكون الجميع على قدر المسؤولية» ، لافتا إلى الهدف من القرار هو تحاشي مشاكل كبيرة ، قد تنتج من التساهل في التعامل مع الأوبئة .

بدوره دعا المزرم المواطنين والمقيمين إلى الاستمرار في الحيطة والحذر وعدم التهاون بأخذ الاشتراطات الصحية ، والبعد عن التجمعات .